النزاع بمنطقة دلتا النيجر والمعضلة الأمنية في نيجيريا

ط.د/ صابر حموته

باحث دكتوراه بـ جامعة باتنة 1

saberhamouta05@gmail.com

د/ عتيقة كواشي

أستاذة محاضرة (ب)، جامعة باتنة 1

atika.kouachi@gmail.com

ملخص:

تعد الموارد الطبيعية في كثير من الحالات النزاعية المحرك الأساس للتوترات والصدامات نتيجة لسعي كل من الجماعات الاثنية لضمان مصالحها من الجماعات الإثنية الأخرى، هذه السمة الأساسية التي تتميز بها الدولة في أفريقيا، الأمر الذي أثر سلبا على البنية الهيكلية لهذه الوحدات السياسية في القارة الأفريقية، وتزايد تعقيد التحديات التي تواجها، فالدولة في نيجيريا تعاني من هذه الظاهرة مع تزايد الأعمال التخريبية التي تقوم بها حركة تحرير دلتا النيجر في الجزء الجنوبي من البلاد الذي تتركز فيه معظم حقول النفط ومصانع التكرير، والشركات المستثمرة في مجال المحروقات.

الكلمات المفتاحية: النزاع، نجيريا، دلتا النيجر، المعضلة الامنية.

Abstract:

The natural resources are in many contentious cases, the base engine in which, as a result of the pursuit of both ethnic groups to ensure the interests of other ethnic groups, this basic characteristic which is characterized by the state in Africa, which had a negative impact on the structure of these political units on the African continent and the increasing complexity of the challenges faced by, the state in Nigeria suffer from this phenomenon with the increasing acts of sabotage carried out by MEND in the southern part of the country in which most of the oil fields, refineries and factories are concentrated, and companies investing in the field of hydrocarbons.

Keywords: Conflict, Nigeria, Niger Delta, security dilemma.

مقدمة:

تعد أزمة دلتا النيجر في نيجيريا واحدة من أطول وأعقد الأزمات التي وقعت في القارة ألأفريقية وبالرغم من أنّها قد تفجرت في النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين، إلا أن جذورها تعود إلى عقود المرحلة الاستعمارية، عندما كانت بريطانيا تسيطر على هذه المنطقة من القارة، حيث عرفت العديد من المحطات النزاعية بين الحركات المتمردة والحكومة المركزية في نيجيريا. وهذا ما يؤدي بنا إلى طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن تفسير الحالة النزاعية بمنطقة دلتا النيجر في نيجيريا؟ أهداف الدراسة: نحاول من خلال هذه الدراسة إلى إبراز الأسباب التي تقف وراء تفاقم الحالة النزاعية في منطقة دلتا النيجر بين الحكومة المركزية والحركات التي تنشط في هذه المنطقة، وما هي المطالب التي تنادي بها، والأساليب التي تعتمدها الحكومة المركزية للتعامل مع هذه الحركات. وأيضا الوقوف على الآثار التي تنجم عن هذه الأعمال التي تقوم بها هذه الحركات، وتداعياتها على الدولة النيجيرية من كل النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية...إلخ. أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في الأهمية التي تتميز بها هذه المنطقة في غرب لقارة الإفريقية حيث تعد نيجيريا من أكبر الدول المنتجة للنفط والغاز، وما يسببه النزاع في هذه المنطقة الإستراتيجية في اهتزازات في الاقتصاد الوطني لنيجيريا أو على الدول المنتجة للنفط والغاز، وبالتالي على الاقتصاد العالمي. فرضيات الدراسة: في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة حول الدراسة تم وضع الفرضيات التي من خلالها نحاول التطرق للنزاع في دلتا النيجر: كلما تزايد استغلال الثروات التي يزخر بها إقليم دلتا النيجر من طرف الحكومة المركزية، كلما زادت المطالب من طرف الجماعات المسلحة بالاستفادة من الريوع؛ التهميش الذي يعاني منه إقليم دلتا النيجر في جميع المجالات، يؤدي بالحركات المسلحة إلى الأعمال التخريبية ضد الحكومة المركزية.

أولا: موقع الدلتا وتركيبته السكانية:

تتعتبر منطقة دلتا النيجر كثيفة سكانيا وتقع جنوب نيجيريا، وهي المساحة المحصورة بين فرعَيْ نهر النيجر جنوب البلاد، قبل أن يصبا في المحيط الأطلسي، وتسمى في بعض الأحيان بأنهار الزيوت، تمتد دلتا النيجر على مساحة أكثر من 70 ألف كيلومتر مربع، مكونا 7.5 في المائة من المساحة الإجمالية ليابسة نيجيريا، وتشمل المنطقة ولايات أبيا، وأكوا إيبوم، وبايلسا، وكروس ريفرز، والدلتا، وإدو، وإيمو، وأوندو، وريفرز، موزعة على أكثر من 40 مجموعة عرقية، ويتحدثون 250 لهجة مختلفة. (هيفاء أحمد محمد 2010، ص. 109). وطبقا لتقديرات عام 2005، بلغ عدد سكان دلتا النيجر نحو 29 مليون نسمة، ومن المتوقع أن يصل هذا العدد إلى أكثر من 40 مليون نسمة عام 2015. (قنصوة 2012، ص. 25).

1.التكوين الاثني في منطقة دلتا النيجر؛ ينقسم الإقليم إلى ثلاثة أقسام رئيسة:

1.1. إقليم دلتا النيجر الغربية؛ وتتكون من الجزء الغربي من الساحل النيجيري، ويضم ولايتا إيدو ودلتا.وفي الدلتا الغربية مجتمع غير متجانس مكون من مجموعات عرقية عدة، وتعد عرقية إيجاو هي الغالبة هناك، وبعض المجموعات الأخرى، وكلهم يعيشون حياة بدائية وبسيطة؛ حيث يعتمدون على الصيد والزارعة.

2.1. إقليم وسط دلتا النيجر؛ ويضم ولايتي بايلسا وريفيرز، ويتكون من الجهاز المركزي لمنطقة دلتا النيجر ومناطق قبائل" إيجاو"، بالإضافة إلى بعض القبائل والعشائر الأخرى.

3.1. إقليم شرق دلتا النيجر؛ ويتألف من الجزء الشرقي لنيجيريا، والذي يُطل على المحيط الأطلسي وقسم من جنوب نيجيريا، ويضم الجزء الشرقي قبائل عدة والتي تعود في أصولها إلى مجموعة عرقية واحدة، ويشتركون في لغة واحدة.(هيفاء أحمد محمد 2010، ص. 109)

وفيما يلي خريطة تبين التوزيع الاثني لدولة نيجيريا، وموقع منطقة وإقليم دلتا النيجر من الأقاليم الأخرى، وكذا التوزيع الاثني في هذا الاقليم.

خريطة توزيع المجموعات الإثنية في نجيريا

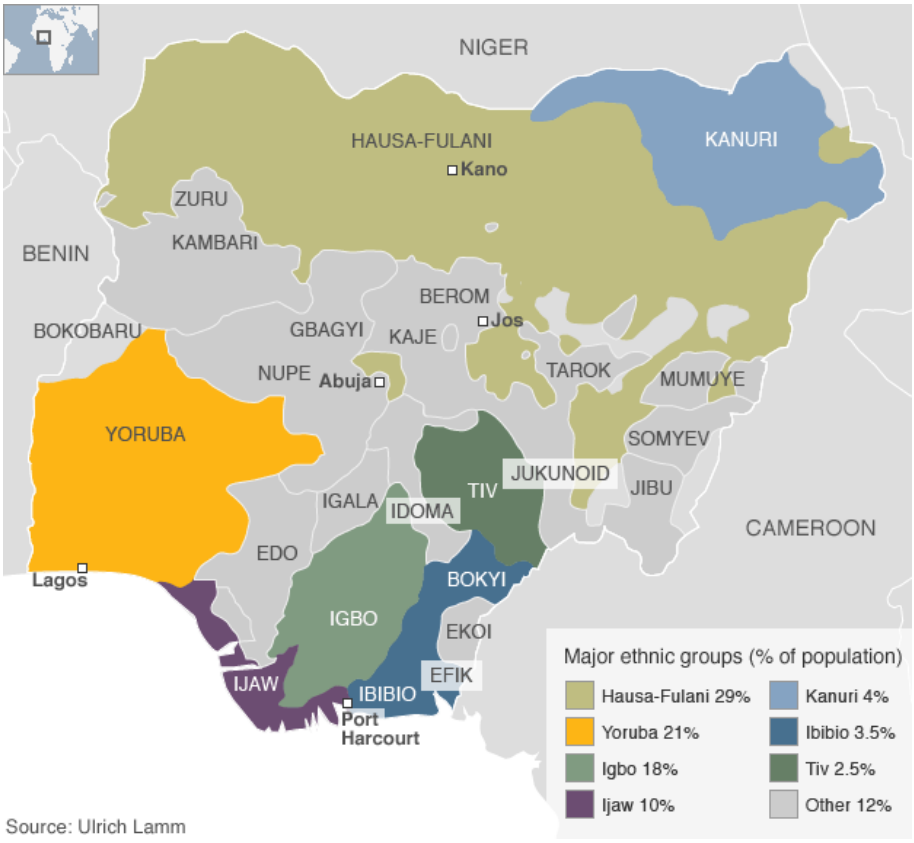

Source: http://bit.ly/2mVEEGd

2. أهمية منطقة دلتا النيجر: وتعد دلتا النيجر من أهم عشرة نظم بيئية بحرية ساحلية وفيرة المياه في العالم، ويقطنها نحو 31 مليون نسمة، كما تعتبر موقعاً لمخزونات نفطية هائلة تستخرجها الحكومة النيجيرية وشركات النفط متعددة الجنسيات منذ عقود .وقد در النفط عائدات تقدر قيمتها 600مليون دولار منذ ستينيات القرن العشرين.وبرغم هذا، تعيش ما يقارب 35٪ من السكان في دلتا النيجر تحت خط الفقر،(Courson 2009, p11 Elias) وبدون الحصول على الماء النظيف أو الرعاية الصحية .ويشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن المنطقة

تعاني الإهمال الإداري، وتداعي البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، وارتفاع معدل البطالة، والحرمان الاجتماعي، والفقر المدقع، والقذارة والبؤس، والنزاع، وبات هذا الفقر وتعارضه مع الثراء الذي يولده النفط، من أفظع الأمثلة الصارخة والمقلقة على نقمة الموارد (تقرير التنمية البشرية، جوان 2009، ص2).

ثانيا: بداية النزاع في منطقة دلتا النيجر

وقعت اضطرابات شعبية ضد المصالح البترولية بمنطقة اكاسا الواقعة في دلتا نهر النيجر والتي تعد أبرز مواقع إنتاج البترول ومصدر ثروة نيجيريا النفطية، ورغم ذلك فان الإهمال كاد أن يعصف بها ويقضي على سكانها، فالخدمات الصحية والتعليمية والمرافق العامة تكاد تنعدم في المنطقة التي تدر المليارات من الدولارات، دون أن تعود بشيء على السكان المحليين فضلا عن تكرار حوادث تسرب النفط قد أدى لتلويث المياه ونفوق الثروة السمكية وتدمير محصول الأرز بعد تلوث المياه التربة بالنفط، ومن جانبها تراخت الحكومة في تعويض السكان وماطلت الشركة في الاستجابة في تعويضهم مما دفعهم لاحتلال 15 محطة لضخ النفط فتوقف العمل وفشلت قوات الأمن في القضاء على التمرد الذي تطور بعد ذلك للمطالبة بالحكم الذاتي والسيطرة على موارد المنطقة. (Victor Ojakorotu , 2010, p 92)

بعد رحيل الاستعمار لم تستطع الكثير من الاثنيات الموجودة في هذه المناطق التأقلم على الوضع الجديد، اذ أصبحت مكانتها معرضة للانهيار لعدم وجود سند لها كما كان الحال إبَّان الاستعمار الأجنبي، مما أدى إلى اندلاع نزاعات اثنية كثيرة في المنطقة .وفي نهاية العام 1969 حاول انفصاليون في شرق نيجيريا الاستقلال بهذه المنطقة التي تمتلك ما يقرب من 85 في المائة من المخزون الخاص بالنفط، إلا أنه، وبعد حرب ضارية، استطاع الجيش الفيدرالي إخماد هذه الحركة الانفصالية.ومع دخول الشَّركات الأجنبية لهذه المنطقة واستئثارها بعوائد النفط شعر السكان المحليون بالغضب لعدم استفادتهم من هذا المورد الطبيعي، في مقابل تحملهم ثمن التنقية في هذه الأماكن؛ إذ تلوثت البيئة وماتت الأسماك في الأنهار التي تعودوا الصيد فيها بحكم سكنهم بالقرب منها بفعل عمليات استخراج النفط. (Victor Ojakorotu , 2010, p 92)

ويوجد في نيجيريا، خصوصا في منطقة الأنهار الكثير من آبار النفط، ويبلغ الإنتاج اليومي لمنطقة دلتا النيجر حوالي مليوني برميل، ومنذ العام 1975، وتشكل المنطقة المنتجة لـ 90 في المائة من عوائد النفط في نيجيريا، بل إن نحو85 في المائة من الإنتاج النفطي يأتي من ثلاث ولايات من دلتا النيجر وهي ولاية الانهار وولاية الدلتا وولاية بايلسا، كما تتركز احتياطات نفطية كبيرة قبالة سواحلها. (قنصوة، 2012، ص 22) والمشكلة في استغلال موارد وثروات البلاد النفطية؛ ويتم حرق جزء كبير من الغاز، وهو ما يُعادل الغاز الطبيعي المستخرج من آبار النفط في منطقة دلتا النيجر، بمعدل 70 مليون متر مُكعّب يومي نسبة 41 في المائة من استهلاك إفريقيا للغاز الطبيعي، ويشكل أكبر مصدر لانبعاث الغازات الدفيئة على كوكب الأرض.وفي العام 2003 تم حرق 99 في المائة من فائض الغاز في دلتا النيجر بواسطة أكبر الشركات العاملة في مجال النفط في نيجيريا، وهي شركة" شل"، بالرغم من سلسلة الإجراءات التي تم تبنيها منذ 20 عاما لمنع هذه المُمارسات. (هيفاء أحمد محمد 2010، ص. 108)

وقد بدأت النزاعات الحالية في دلتا النيجر مع بدايات التسعينيات من القرن العشرين، وذلك بسبب التوتر الذي نشب بين شركات النفط الأجنبيَّة وعدد من المجموعات الاثنية التي تسكن هذه المنطقة، والذين احسوا بأنه يتم استغلالهم واستغلال ثروات أراضيهم دون الحصول على عائد تنموي، خصوصا قبيلتي" أجوتني"

و"إيجاو."[صبحي قنصوة، 2012، ص 31] وبدأت الأزمة ببعض الاضطرابات السياسية، ثم أخذت شكل النزاع المسلح مع الدولة، بعد تشكيل جبهة تحرير دلتا النيجر، واستمرت الأزمة دون حلّ منذ التسعينيات، بالرغم من تحوُّل نِظام الحكم في نيجيريا من الحكم العسكري إلى الحكم المدني، عندما تم انتخاب الجنرال أولوسيجون أوباسانجو رئيسا لنيجيريا عام 1999 إذ تم منح ما نسبته 13 في المائة، تدفع لسكان مناطق إنتاج النفط الذين كانوا حتى وقت قريب من أفقر البشر في نيجيري، فالمزارع تتقاطع فيها خطوط الأنابيب والتلوث يخيم على سمائهم وأنهارهم بمخلفات الزيت والدخان. (Elias Courson, , 2009, p7) وقد خاض هؤلاء السكان في حقب سابقة نزاعا عنيفا مع الحكومة وكذلك مع الشركات الأجنبية،راح ضحيته العشرات، فيما اتهمت منظمات دولية هذه الشركات بانتهاك حقوق الإنسان في المناطق العاملة بها، واستمر هذا الوضع إذ تم تخصيص جزء من العائدات لسكان المناطق التي تعمل فيها الشركات، إذ نصت المادة 126 من الدستور الذي وضع عام 1999 على تخصيص نسبة من عائدات النفط لسكان مناطق الإنتاج لتنميتها ولتعويضهم عن الخسائر التي يتكبدونها بسبب تخريب أراضيهم وبيئتهم إلا إن هذا الاتفاق لم يكن مرضيا لهم بصورة كافية، إذْ تصاعدت الأزمة منذ 24 سبتمبر 2004 حين ساهم التنافس على النفط في ازدياد أعمال العنف بين العرقيات العديدة التي تسكن هذه المناطق، مما أدى إلى عسكرة المنطقة بأكملها، وظهور عصابات مسلحة من أبرزها حركة تحرير دلتا النَّيجر MEND، والتي يقودها *هنري أوكادا* الذي يعد أحد الشخصيات الغامضة في السياسة النيجيرية .وعده الكثيرون المفكر والمحرك الرئيس للحركة، التي تحولت على يديه إلى حركة منظمة لديها منهجيّة واضحة وجهاز إعلامي قوي وكذلك ظهرت حركات مسلحة تقاتل الحكومة وتطالب بحرية شعبهم وتحرير المنطقة ومنها حركة تحرير دلتا النيجر MEND تأسست في سبعينيات القرن الماضي ونشطت باسم السكان المحليين في المنطقة من اجل توزيع الثروات لسكان المنطقة (. Courson, Elias 2009, p7)

كافحت هذه الحركات من أجل تحسين شروط حياة سكان منطقة دلتا النيجر الغنية بالنفط، وفي البداية عندما اتهمت الحكومة الفيدرالية بإهمال قبائلهم والسكان المحليين في المناطق التي تنتج فيها الجزء الأعظم من البترول عن طريق الشركات الغربية، ولكن في الآونة الأخيرة بدأت هذه الحركات تطالب بانفصال المنطقة من نيجيريا .مع العلم أن هذه الفصائل تنحصر أنشطتها في منطقة الإقليم الجنوبي التي توجد فيها دلتا النيجر الغنية بالنفط وتهاجم القوات الحكومية والشرطة وتنفذ عمليات الاختطاف الواسعة للأجانب، وأدت الهجمات التي تصاعدت عام 2006 إلي خفض معدلات الإنتاج بنسبة 30 في المائة إذ كانت الحركات المسلحة تسعى لمنع تصدير النفط لذا كان تركيزها على خطوط الإمدادات النفطية وعلى المنشات النفطية وفي سبتمبر 2008 أصدرت حركة ((MEND بيانا تُعلِن فيه أن ميليشياتها قد أعلنت حرب نفط في جميع أنحاء منطقة دلتا النيجر، وشملت هذه الحرب خطوط الأنابيب ومرافق إنتاج النفط والقوات المُسلحة التي تحميها.وقد أدت الهجمات على المنشآت النفطية، وتدميرها، وعمليَّات احتجاز الرَّهائن، وغيرها من الأعمال، إلى تدهور الأوضاع في المنطقة. وخلال التسعة أشهر الأولى من سنة 2008 خسرت نيجيريا مليار دولار من عائدات النفط، فضلاً عن سقوط المئات من القتلى في دلتا النيجر. (Elias Courson, , 2009, p8)

منذ سنة 2006 تخوض حركة تحرير دلتا النيجر حرباً شاملة في هذه المنطقة الغنية بالنفط في نيجيريا ضد السلطة المركزية في أبوجا، والشركات النفطية الغربية العاملة في جنوب نيجيريا، مطالبة إياها بمغادرة المنطقة.وتتبنى حركة تحرير دلتا النيجر عمليات مسلحة بانتظام، وتؤكد أنها تنشط باسم السكان المحليين في دلتا النيجر من أجل توزيع أفضل للعائدات النفطية يذكر أن الهجمات في دلتا النيجر حرمت نيجيريا من ضخ أكثر من

ثلثي طاقتها من إنتاج النفط، وهو ما كلف سادس منتج عالمي للنفط مليار دولار شهريا خسائر في الإيرادات، حسب تصريحات البنك المركزي بأبوجا. (Elias Courson, 2009, p8) وكانت الحركات المتمردة في طريقها لكسب الحرب الاقتصادية وفي تلك الظروف قاد الجيش هجوماً واسع النطاق ضد معاقل المتمردين في شهر ماي 2009، في المنطقة وتم إنشاء وحدات جديدة في الجيش النيجيري لمحاربة المُتمردين، وبالتوازي مع استخدام القوة المسلحة عرض الرئيس النيجيري عمر *يارداوا* عفوا غير مشروط لمقاتلي دلتا النيجر في 25 جويلية 2009، ودخل العرض حيز التطبيق في 6 أوت من العام نفسه، وقد سلم قادة ثلاثة من أهم الجماعات المسلحة بدلتا النيجر، مصحوبين بآلاف من رجالهم، أسلحتهم للسلطات قبيل ساعات من انتهاء عرض عفو قدمته الحكومة إليهم قبل ذلك بأشهر،

وتقدم القائدان *أتيكي توم وفرح داغوغو* نحو خمسة آلاف مسلح من إثنية" إيجاوا "توجهوا من المعسكرات إلى مركز" بورت هاركورت "النفطي لتسليم عتادهم .وبدوره قبل قائد ثالث للجماعات المسلحة يدعى *غافرنمنت أكبيموبولو*،ويعرف بتسمية *لمتوبولو*، عرض العفو خلال لقاء جمعه مع الرئيس النيجيري عمر *يارداوا* وقال *لتموبولو* بعيد اللقاء" أعلن قبولي أنا وشعبي عرض العفو، سأعمل مع الرئيس حتى تتحول أحلام هذا البلد إلى حقيقة وبدوره حيا الرئيس *يارداوا* الشجاعة الكبرى حسبما وصفها *لتوموبولو* وقال إن" هذه الأمة أظهرت مثالا يحتذي لبقية الدول، نريد أن يعلم العالم أن العنف إراقة الدماء ليست طريقة للتصالح بين الأفراد. وأضاف "ها أنا أطلق اليوم نداء ا للسلام حتى يكون ماؤنا وبترولنا بركة لا نقمة علينا. وحذر *أتيكي توم* من أن الهجمات ستعود في حال لم تف السلطات بوعودها بتنمية المنطقة، وقال" إذا رفضوا تنمية منطقتنا فسنعود إلى المعسكرات"[1] هيفاء أحمد محمد، 2010، ص109.). وأضاف (شكرا على العفو، لكن لا تنسوا وعودكم)،وكانت الحركة التي تشن حرباً نفطية أعلنت في 15 جويلية 2009 هدنة لمدة 60 يوماً بعد إطلاق سراح رئيسها(*هنري أوكاه*) في إطار العفو الرئاسي ومددت الحركة الهدنة من جديد لمدة ثلاثين يوماً وجاء في رسالة موجهة إلى وسائل الإعلام وقف إطلاق النار الأحادي الجانب والذي انتهى عند منتصف 15 سبتمبر2009 وأشارت الحركة مع ذلك إلى أنها لا تعترف بعرض العفو الذي قدمه الرئيس النيجيري عمر *يارادوا* لمقاتلي دلتا النيجر الذين يلقون السلاح والساري المفعول آنذاك وأضافت الحركة أنها ستواصل القتال. (هيفاء أحمد محمد 2010، ص ص. 110-113).

وفي أكتوبر 2012 شهدت نيجيريا تصاعد كبير في عمليات القرصنة قبالة سواحلها، فمع أوائل عام 2013 أصبحت نيجيريا تحتل المرتبة الثانية ضمن الدول الأكثر قرصنة في أفريقيا بعد الصومال، وتشير التقارير أن حركة تحرير دلتا النيجر وراء معظم هجمات القرصنة في خليج غينيا، ففي أكتوبر 2012 أعلنت حركة تحرير دلتا النيجر أنها قد خطفت 12 سفينة، 33 بحارا، وقتل 4 عمال النفط. (http://bit.ly/2FUBf2B)

وكانت خطة تنموية قد أقرت لهذه المنطقة والتي ينحدر منها عديد من أبرز الساسة النيجيريين ومنهم الرئيس الحالي جوناثان جودلاك تتضمن تحسين أوضاع سكان المنطقة وضخ أموال فيدرالية لتعميرها إلزام الشركات النفطية باستثمار جزء من عائداتها في المنطقة وإنشاء مشاريع تنموية في قطاعات الصحة والتعليم والخدمات وهي خدمات يمكن أن توفر أجواء من الثقة بين الحكومة والمتمردين، خصوصا إذا أحسن توظيف هذه الأموال.لكن حركة تحرير دلتا النيجر، كبرى الحركات المتمردة في هذه المنطقة الغنية بالنفط في جنوب نيجيريا، أعلنت تعليق العمل بقرار وقف إطلاق النار الذي أعلنته من جانب واحد في 25 أكتوبر 2009. (http://bit.ly/2rliWQT)

وذكرت الحركة المسلحة، أنها قررت تعليق العمل بقرار وقف إطلاق النار الأحادي الجانب، الذي كانت اتخذته على أن تطلق الحكومة حوارا صادقا لتأمين العدالة لسكان دلتا النيجر وإحلال السلام. وأضافت في بيان أنه من الواضح بما فيه الكفاية أنه لا نية لدى الحكومة بأن تأخذ في الاعتبار مطالب مجموعتنا المتعلقة بالسيطرة على الموارد وبإعادة أرض النيجر إلى مالكيها الشرعيين.

ثالثا: تأثير حركة دلتا النيجر على الاقتصاد النيجيري

وأدت أعمال التخريب التي نفذتها الحركة ضد المنشآت النفطية في المنطقة منذ 2006 إلى تراجع الإنتاج النفطي بنسبة الثلث. ويأتي هذا التطور بعد أسابيع من الهدوء اللافت في هذه المنطقة النفطية الواقعة في جنوب نيجيريا، ثامن مصدر للبترول في العالم، والذي سمح للإنتاج النفطي في دلتا النيجر بالارتفاع إلى أكثر من مليوني برميل يوميا، بعدما هبط إلى ما دون المليون برميل يوميا في أوج الأزمة، علما انه كان عند مستوى 2.6 مليون برميل مطلع 2006. وكان العديد من قادة الحركات المسلحة في دلتا النيجر وافقوا نهاية 2009 على عفو عام أصدره الرئيس عنهم وعن مسلحيهم مقابل وقفهم الإعمال العدائية، في حين يؤكد قادة المجموعات المسلحة التي ألقت سلاحها أنهم تعرضوا للخيانة. وفي هذا الإطار، طلبت حركة تحرير دلتا النيجر من كل شركات النفط العاملة في المنطقة وقف كل عملياتها لأن كل منشأة ستتم مهاجمتها سيتم إحراقها. عليهم أن يعلموا أن القوات المسلحة النيجيرية لا يمكنها حماية منشآتهم وموظفيهم، وأكدت في أواخر ديسمبر 2009، لدى تبنيها هجوما تحذيريا استهدف يومها أنبوبا للنفط في ولاية ريفرز أنها تمهل نفسها 30 يوما لاتخاذ قرار في شأن إنهاء أو مواصلة وقف إطلاق النار. واتهمت في حينه الحكومة بتعليق المحادثات مع المتمردين بذريعة الوضع الصحي للرئيس يارادوا الذي ادخل المستشفى في 23 نوفمبر 2009. (http://bit.ly/2rliWQT)

واعتبرت الحركة يومها أنه من غير المقبول أن يكون مستقبل دلتا النيجر معلقا بصحة الرئيس، وتطالب حركة تحرير دلتا النيجر بتوزيع أفضل للعائدات النفطية يستفيد منه السكان المحليون. وأعلنت الحركة في 25 أكتوبر 2009 وقفا لإطلاق النار لمدة غير محددة من أجل تشجيع الحوار مع السلطات الفيدرالية. (http://bit.ly/2rliWQT)

فالأعمال التي تقوم بها حركة تحرير دلتا النيجر تشكل من التحديات التي تواجه الحكومة النيجيرية، فطبقا لوزيرة المالية النيجيري، نجوزي أوكونجو إيويالا، انخفضت المبيعات الرسمية من النفط في الدلتا بنسبة17 في المائة، أي ما يعادل تقريباً 400,000 برميل يوميا، وطبقا لهذه النسبة، فإن خزينة الدولة تخسر ما يزيد على مليار دولار شهريا، والنتيجة هي أن الموارد المالية النيجيرية تقلصت من وراء هذه الأعمال في مناطق إنتاج النفط،وكلفت خزينة الدولة ما يقدر بنحو 14 مليار دولار خلال العام 2013، حسب وزيرة المالية النيجيرية أوكونجو إيويالا. (http://bit.ly/2DwU11k)

المختلفة التي شهدتها نيجيريا العام 2013، وأشارت شل في تقريرها السنوي إلى أن 10 في المائة ومن جهة أعلنت شركة رويال دويتش شل، عن خسارة تقارب المليار دولار جراء الاضطرابات تقريبا من إنتاجها مصدره نيجيريا، وأنها تتوقع أن يزداد هذا المعدل مستقبلا، لكنها أقرت بأن مخاطر العمل في نيجيريا تزداد سوءا. وبلغ متوسط إنتاج شركة شل من الغاز والنفط النيجيري نحو 265 ألف برميل يوميا خلال عام 2013، بانخفاض نحو 100 ألف برميل عن عام 2012. وعلى الرغم من الاتهامات التي توجه لشركة شل بأنها تهمل

منطقة دلتا النيجر التي تستخرج منها النفط، فإن الشركة تؤكد أنها استثمرت 100 مليون دولار في مشاريع محلية في مجالي الزراعة والرعاية الطبية، وأن المشاريع التي تقودها شل أسهمت بنحو 700 مليون دولار في صندوق التعليم الحكومي في السنوات الخمس الماضية. (http://bit.ly/2DqGRmP)

ويؤكد الخبير النفطي في شل سي آي بيكر، أن خسائر الشركة تقدر بنحو مليار دولار سنويا جراء الاضطرابات في مناطق أنتاج النفط، إلا أن خسائر الحكومة النيجيرية أعلى من ذلك بكثير إذ تقدر خسائرها بنحو 12 مليار دولار. (http://bit.ly/2DqGRmP)

رابعا: سياسة الحكومة النيجيرية مع حركة تحرير دلتا النيجر

اتسمت ردة فعل الدولة النيجيرية تجاه حالة الصراعات الإثنية التي تهدد إستقرارها،بتفاوت واضح بين إستعمال سياسة الإخضاع بالقوة إلى سياسة الإضعاف عبر تشتيت الأقاليم،ويتجلى ذلك منذ حرب بيافرا، حيث تصرفت الدولة بصفتها تمثل الأغلبية مع الإنفصاليين بإعتبارهم أقلية وفق نموذج الإخضاع ثم التشتيت والإضعاف فيما بعد،فزيادة عدد الولايات ومجالس الحكم المحلي لم تأت في سياق تطور طبيعي لحجم المهام الملقاة على عاتق تلك الولايات، بقدر ما هي جزء من إستيراتيجية شاملة لإحتواء العنف الإثني،والمحافظة على وحدة الدولة النيجيرية، بالإضافة إلى كل ذلك حاولت الدولة النيجيرية القضاء على مسببات العنف، بالإستجابة المتعددة الجوانب وفي جميع المجالات وتتلخص تلك الإستجابة في:

1. إستخدام القوة العسكرية: صاغت الحكومة الاتحادية في نيجيريا إجراءات أمنية مشددة للقضاء على النزاع الاثني في منطقة دلتا النيجر، وهذا ما تمثل في إنشاء "فرقة العمل المشتركة العسكرية" التي تتفرع لثلاثة أذرع لقوات الجيش والأجهزة الأمنية، تحت رمز الحملة العسكرية المسماة " عملية استعادة الأمل " للحد من الفوضى في منطقة دلتا النيجر الغنية بالنفط، وهذا لتأمين المنشآت النفطية، وغالبا ماكان مثل هذا السلوك لم يفلح في القضاء على النزاعات ومحاصرتها، ولا في معالجة أسبابها،ولم تسع الحكومة إلى محاولة التقريب بين الأطراف المتنازعة، والمساعدة في خلق جو من التوافق والتسامح والصلح بينها، فلقد حاولت الشرطة النيجيرية الإستجابة الجدية لظاهرة العنف وحالات اللاأمن، إلا أن محدودية تدخلاتها وفشلها في تحقيق الأمن شجع ظاهرة إنتشار الأسلحة بين تلك الجماعات، فالأولوية هنا قبل التحدث عن أي دور لقوات الشرطة، هي التحكم في إنتشار السلاح (Elias Courson, 2009,p16.) .

2. الأساليب السياسية:لقد كان تنصيب لجان تحقيق فدرالية وولائية لدراسة التجاوزات الحاصلة وتحديد أسبابها والمتسببين فيها،مثالا على العمل المشترك والمنسق بين مستويي الحكم في نيجيريا،وكثيرا ما كانت تلك اللجان تصدر توصيات هامة،إلا أنها لا تجد طريقها إلى التطبيق والتجسيد،نظرا لتواطؤ الكثير من الجهات الأمنية والقضائية،وخضوعها لسلطة الزعامات القبلية والدينية،وعدم موضوعية النتائج المتوصل إليها وانحيازها،مما يؤدي إلى تجريم الضحايا وتبرئة الجناة، وما إنشاء ولايات جديدة ومجالس حكم محلي، وقرى جديدة إلا خطوة في اتجاه البحث عن تمثيل أكثر واقعية لكل الجماعات الإثنية، كما لجأت الحكومة الفدرالية إلى توظيف الكثير من أفراد الجماعات القليلة العدد،والمضطهدة في الولايات ومناطق الحكم المحلي في مختلف المؤسسات العمومية سواء على مستوى الولايات، أو على المستوى الفدرالي، وكل ذلك بحثا عن توازن ما بين تلك الجماعات. (http://bit.ly/2DpmpmP)

3. الأساليب الاقتصادية؛ إن إمكانية الحد من النزاعات الإثنية عن طريق انتهاج حلول اقتصادية تبقى بعيدة عن طريق تلبية المطالب الاقتصادية للسكان وحاجياتهم الأساسية،للحد من انتشار الفقر والبطالة،وهي المشاكل التي تتطلب وقتا طويلا لحلها، وبالتالي تم تأسست لجنة تنمية دلتا النيجر (NDDC)لتطوير المنطقة الغنية بالبترول، حيث ركزت على تطوير البنى التحتية الاجتماعية والمادية والبيئية / المعالجة البيئية والتنمية البشرية. تم إنشاء NDDC إلى حد كبير استجابة لمطالب السكان في دلتا النيجر. (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 2006، ص. 3).

وفي هذا الصدد لجأت الحكومة بالتعاون مع بعض المؤسسات الدولية كالصندوق الدولي للتنمية الزراعية(IFAD)،لتطوير القطاع الزراعي،وتحسين أحوال سكان الريف، وكذلك وضع إستراتيجية وطنية للتمكين الاقتصادي والتنمية الوطنية التي أصدرتها الحكومة النيجيرية عام 2005 . السياسات والاستراتيجيات المطلوبة لتعزيز النمو الاقتصادي.. وتهدف هذه الإستراتيجية في المقام الأول إلى الحد من الفقر إذ تشعر الحكومة بقلق خاص إزاء تفاقم الفقر الريفي وتزايد معدلات البطالة في أوساط الشباب وتهميش المرأة.

وترمي السياسات والتشريعات والبرامج الإنمائية الجديدة إلى الحد من الفقر من خلال معالجة أسبابه الرئيسية: سوء التسيير، والنزاعات الاجتماعية، وقلة الابتكارات التقنية التي تعيق الإنتاج، وتدهور البيئة الذي يؤدي من خلال تقلص قاعدة الموارد الطبيعية، إلى تفاقم الفقر.

وتعمل إستراتيجية الحد من الفقر في أربعة اتجاهات هي:(الصندوق الدولي للتنمية الزراعية 2006، ص. 3)

- تمكين الفقراء عن طريق بناء قدراتهم وتدريبهم وتعزيز مشاركتهم في العملية السياسية؛
- تخصيص الموارد بالترافق مع التحول إلى التسيير الديمقراطي اللامركزي؛
- توفير موارد إضافية للفقراء من خلال البرامج الحكومية.
- تحقيق إصلاحات اقتصادية سياساتية بتعزيز الدور القيادي للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية وتوفير خدمات مالية لفقراء الريف.

أما على مستوى الولايات فقامت بوضع إستراتيجية للحد من الفقر الريفي وهذا ضمن رؤيا شاملة للوصول باقتصاد نيجيريا في آفاق 2020 م إلى المراتب العشرين الأولى على المستوى العالمي،ولتحقيق هذا الهدف تطمح الحكومة النيجيرية إلى تحقيق نمو اقتصادي سنوي يتراوح بين10.13 في المائة، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي، وتطوير البنى التحتية ورأس المال البشري، وإصلاح نظام ملكية الأراضي وتحقيق الأمن الغذائي،والأمن البشري، وتكريس حكم القانون، وتسوية النزاعات. (بشير شايب، مستقبل الدولة الفيدرالية في ظل صراع القليات في افريقيا: نيجيريا انموذجا)، مذكرة ماجيستسر في العلوم السياسية :تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2010.2011، ص 108.(

4. الأساليب الإجتماعية؛ لقد عملت الحكومة الفدرالية على تحسيس المؤسسات والشركات الاقتصادية، خاصة الوطنية منها بضرورة المساهمة في المساعدة في إيجاد حلول اجتماعية تساعد الطبقات الأكثر تهميشا على تحسين ظروف معيشتهم،غير أن هذه المحاولات لم تقنع مدراء تلك الشركات بالمساهمة في أي إستراتيجية حل خوفا من عواقب ذلك على مستقبل شركاتهم التي قد تجد نفسها متورطة بشكل أو بآخر في تلك

النزاعات.وتقوم الحكومة الفدرالية وحكومة الولايات أيضا بتقديم الإسعافات للمتضررين من أعمال العنف التي تتفجر بين الحين والآخر،وهو ما خلق أزمة نزوح داخلي من مناطق النزاعات، وفاقم الضغوط على كثير من الولايات،وخلق أجواء من الفوضى الناجمة عن سوء توزيع تلك المؤونات على الضحايا،ووقوعها بين أيدي الجماعات المسلحة،ومن جانب آخر عمدت الحكومة الفدرالية إلى تهيئة الظروف السياسية والموارد المالية لعودة النازحين من قبيلة الباسا إلى بيوتهم في ولاية نازاراو. (بشير شايب، 2010.2011، ص 108.)

5. المنظمات المجتمع المدني: تعمل الحكومة النيجيرية وحكومات الولايات للقضاء على أسباب العنف الإثني،من خلال المعالجة المتعددة الجوانب، على إشراك المنظمات غير الحكومية النيجيرية(فعاليات المجتمع المدني) للقيام بنشر ثقافة التسامح الحوار بين جميع الاثنيات من أجل بناء الدولة وتحقيق التنمية.وهذا من خلال الزعماء التقليديين والوساطة؛ حيث توجد في نيجيريا الكثير من الزعامات الدينية والثقافية والقبلية التي تتمتع بالتقدير والاحترام لدى عامة الشعب، وهي قادرة على لعب دور بارز في حل الكثير من النزاعات، والتوسط لتحكيم الخلافات التي تنشأ بين مختلف الجماعات الإثنية،وكثيرا ما نجحت في حل العديد من النزاعات. هذا لكون المجتمع النيجيري مجتمع مبني على القبيلة. (http://bit.ly/2Bf406x)

6. المنظمات الطلابية والشبابية: لقد لعبت المنظمات الطلابية والشبابية دورا فاعلا في تأجيج العنف، من خلال الانحياز إلى أحد أطرافه،تحت العناوين الدينية والإثنية والقبلية،وهي قادرة اليوم على لعب دور فعال في الحد من العنف والتحريض عليه،والانخراط في مسار التحكم فيه،وتدليل الصعوبات التي تقف حائلا أمام الوصول إلى حلول دائمة، وذلك من خلال النشاطات الثقافية، والرياضية والجلسات الحوارية بين مختلف الشباب المنتمي للجماعات الإثنية المختلفة. (بشير شايب، الصراعات الاثنية في نيجيريا وآفاق الحل. (http://bit.ly/2Bf406x)

خاتمة:

إن النزاع في منطقة دلتا النيجر من النزاعات المزمنة التي تعاني منها نيجيريا، وتزداد خطورتها كلما زادت الحاجة إلى الموارد النفطية التي تعتمد عليها الدولة في مشاريعها التنموية، الأمر الذي يجعل الدولة النيجيرية مرغمة على التفاوض مع الحركات المسلحة في منطقة دلتا النيجر عموما، ومع حركة دلتا النيجر التي تعد الحركة الهامة والمهمة في النزاع الدائر في هذه المنطقة الإستراتيجية في نيجيريا، من خلال نشر الوعي والحس الوطني لدى المواطنين؛ بالعمل على إشراك جميع الاثنيات في العملية السياسية والاقتصادية والإدارية في الدولة، دون إقصاء لجماعة أو لطرف من الأطراف على أسس عرقية، ووضع استراتيجيات تعليمية طويلة المدى؛ قائمة على دراسات مركزة لخصوصيات الدولة، وسكانها، واحتياجاتها، مع وضع ميزانيات خاصة لتحقيق هذا المسعى، تسهم في تأهيل المواطنين.

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

[1]. أحمد محمد هيفاء،" ظاهرة عدم الاستقرار السياسي في نيجيريا: دراسة في حركة دلتا النيجر"، مجلة دراسات دولية، العدد السادس والأربعون، 2010.

[2]. قنصوة صبحي، " النفط والسياسة في دلتا النيجر..صراع لاينتهي"، مجلة قراءات أفريقية، العدد الحادي عشر، جانفي . مارس 2012، ص 25.

[3]. تقرير التنمية البشرية، البترول والتلوث والفقر في دلتا النيجر، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، جوان 2009.

4. الصندوق الدولي للتنمية الزراعية،"**تمكين فقراء الريف في نيجيريا من التغلب على الفقر**"،ايطاليا، ماي 2006.

5. بشير شايب، (مستقبل الدولة الفيدرالية في ظل صراع القليات في افريقيا: نيجيريا انموذجا)، مذكرة ماجيستسر في العلوم السياسية :تخصص إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2010.2011.

ثانيا: باللغة الاجنبية

[1]. Courson, Elias, Movement for the Emancipation of the Niger Delta (MEND): Political Marginalization, Repression and Petro.Insurgency in the Niger Delta, Discussion paper 47, Nordiska Afrikainstitutet, Uppsalla, Stockholm, 2009.

[2]. Ojakorotu, Victor , Checkmating the Resurgence of Oil Violence in the Niger Delta of Nigeria, African Security Review, Institute for Security Studies, University of KwaZulu.Natal, Johannesburg, 2010.

3.The Politics of Conflict over Oil in the Niger Delta Region of Nigeria: A Review of the Corporate Social Responsibility Strategies of the Oil Companies, American Journal of Educational Research, 2015, Vol. 3, No. 4.

ثالثا: المواقع الالكترونية

[1]. بشير شايب، الصراعات الاثنية في نيجيريا وآفاق الحل، نقلا عن:

http://www.bouhania.com/news.php?action=view&id=171, acceded: 10.01.2014.

2. هشام محمود، (شل تتكبد خسائر بمليار دولار بسبب سرقة النفط النيجيري)، نقلا عن:

http://www.aleqt.com/2014/03/15/article_833402.html, acceded:25.05.2014.

3. وليام واليس،(سرقة النفط النيجيري تهدد القدرات المالية للبلاد)، نقلا عن:

, acceded:25.05.2014.http://www.aleqt.com/2012/07/13/article_673984.html

4. لاغوس –AFB.، (نيجيريا: حركة تحرير دلتا النيجر تعلق قرار وقف إطلاق النار المعلن من جانبها)، نقلا عن:

http://www.alraimedia.com/Articles.aspx?id=171774, acceded: 15.03.2014.

[5]. Movement for the Emancipation of the Niger Delta(,on:

http://en.wikipedia.org/wiki/Movement_for_the_Emancipation_of_the_Niger_Delta